



P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811

Journal of Al-Farahidi's Arts

available online at: fja.tu.edu.iq/index.php/fja



Mohammed Alwan Nuri Al- Jubouri

E-Mail: moh.allwan@tu.edu.iq

Challenges and Opportunities in Implementing Financial Inclusion to Achieve Social Development in Rural Areas in Iraq: An Applied Study of the Rural Community in Salah al-Din Governorate

Keywords:

Financial Inclusion ,Social Development ,Rural Areas ,Salah al-Din Governorate, Financial Literacy, Fintech ,Banking Services

Article history:

Received 31/8/2025

Received in revised form 31/3/2026

Accepted 31/3/2026

Available online 30/6/2026

E-mail Jaa@tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



ABSTRACT

The study aimed to explore the challenges and opportunities in implementing financial inclusion to achieve social development in rural areas of Iraq, focusing on Salaheddin Governorate. The results show that financial inclusion plays a vital role in enhancing social development by enabling individuals in rural areas to access essential financial services such as credit, savings, and money transfers. However, several challenges hinder this application, such as weak financial infrastructure, low financial literacy, and security issues in the region. The findings indicate that the use of financial technology and government initiatives can have a positive impact on improving financial inclusion in rural areas. Additionally, improving financial literacy among the local population is a necessary step to enhance the utilization of these services. The study recommends increasing the number of bank branches in rural areas, promoting a savings and investment culture, improving security conditions, and supporting government programs that promote financial inclusion..

التحديات والفرص في تطبيق الشمول المالي لتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية في العراق: دراسة تطبيقية على المجتمع الريفي بمحافظة صلاح الدين

م. محمد علوان نوري/ جامعة تكريت / كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:

استهدفت الدراسة استكشاف التحديات والفرص في تطبيق الشمول المالي لتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية في العراق، مع التركيز على محافظة صلاح الدين. وتُظهر النتائج أن الشمول المالي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال تمكين الأفراد في الريف من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الائتمان، الادخار، والتحويلات المالية. ومع ذلك، توجد العديد من التحديات التي تقف أمام هذا التطبيق، مثل ضعف البنية التحتية المالية، انخفاض الوعي المالي، والمشاكل الأمنية في المنطقة. تشير النتائج إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية والمبادرات الحكومية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تحسين الشمول المالي في المناطق الريفية. كما أن تحسين الوعي المالي بين السكان المحليين يعد خطوة ضرورية لتعزيز استخدام هذه الخدمات. وقد أوصت الدراسة بزيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق الريفية، وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وتحسين الأوضاع الأمنية، إضافة إلى دعم البرامج الحكومية التي تعزز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي - التنمية الاجتماعية - المناطق الريفية - محافظة صلاح الدين - الثقافة المالية - التكنولوجيا المالية - الخدمات المصرفية.

المقدمة

الشمول المالي يُشير إلى إتاحة وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية لكافة الأفراد والمؤسسات، لا سيما الشرائح المحرومة في المجتمع. تشمل هذه الخدمات الحسابات البنكية، القروض، التأمين، والتحويلات المالية، بما يعزز من قدرتهم على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. في المناطق الريفية، يُعتبر الشمول المالي وسيلة أساسية لمكافحة الفقر وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد من خلال تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، توفير الفرص التعليمية، وتحقيق التمكين المجتمعي. في السياق الريفي، ترتبط التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاه الاقتصادي، تحسين الخدمات الأساسية، وتقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

يتحقق الشمول المالي في المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات المالية بما يعزز التنمية الاجتماعية عبر تمكين الأفراد والمؤسسات المحلية من المشاركة في الاقتصاد الرسمي. تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات التي تعيق تطبيق الشمول المالي في ريف محافظة صلاح الدين، واستكشاف الفرص الممكنة لتعزيز هذا التطبيق لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في هذه المناطق.

مشكلة الدراسة:

رغم أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية، تعاني المناطق الريفية في العراق، خاصة محافظة صلاح الدين، من ضعف الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. تتداخل في هذا الواقع تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الثقافة المالية، الأوضاع الأمنية، والعوائق التنظيمية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة هذه التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي في هذه المناطق ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

1. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في المناطق الريفية بمحافظة

صلاح الدين؟

2. ما هي الفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي في هذه المناطق؟

3. كيف يمكن للشمول المالي أن يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في ريف صلاح

الدين؟

أهداف الدراسة

1. تحليل التحديات التي تعيق تطبيق الشمول المالي في المناطق الريفية بمحافظة صلاح الدين.
2. استكشاف الفرص الممكنة لتعزيز الشمول المالي في هذه المناطق.
3. تحديد دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المجتمع الريفي.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1. تقدم الدراسة إضافة نظرية حول العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية.
2. تسهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالشمول المالي في السياق العراقي، خاصة في محافظة صلاح الدين.
3. توفر إطاراً يمكن للباحثين المستقبليين الاستفادة منه لدراسة قضايا التنمية والشمول المالي في مناطق مشابهة.

الأهمية العملية:

1. تقدم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات المالية حول كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.
2. تساعد في توجيه السياسات العامة لتعزيز الشمول المالي بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الريفي.
3. تعزز من وعي السكان المحليين بأهمية الخدمات المالية ودورها في تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، الثقافة المالية، والأوضاع الأمنية والتنظيمية، وتطبيق الشمول المالي في المناطق الريفية بمحافظة صلاح الدين.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز الشمول المالي عبر الفرص المتاحة (مثل التكنولوجيا، المبادرات الحكومية، والتعاون مع المجتمع المدني) وتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بمحافظة صلاح الدين.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي لفهم التحديات والفرص المتعلقة بالشمول المالي. سيتم جمع البيانات ميدانياً من المجتمع الريفي في محافظة صلاح الدين باستخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المناطق الريفية في محافظة صلاح الدين.
2. الحدود الزمنية: يتم إجراء الدراسة خلال الفترة 2024م.
3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الشمول المالي وتأثيره على التنمية الاجتماعية.

أساليب جمع البيانات

سيتم توزيع استبيانات على عينة من سكان المناطق الريفية لجمع بيانات كمية حول استخدامهم للخدمات المالية ومعوقات الوصول إليها.

ثانياً: الدراسات السابقة :

1- دراسة (Sanderson & Pierre, 2018) : استهدفت الدراسة استكشاف محددات الشمول المالي في زيمبابوي. وبيّنت النتائج أن عوامل مثل العمر، التعليم، محو الأمية المالية، الدخل، الوثائق الرسمية، والاتصال بالإنترنت ترتبط إيجابياً بمستويات الشمول المالي. وأوصت الدراسة بتبني سياسات تشجع المؤسسات المالية على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر تبني تقنيات مبتكرة وتقليل المسافة بين مقدمي الخدمات والمستفيدين.

2- دراسة (Simon et al., 2018): تناولت الدراسة تأثير التحويلات المالية الداخلية والدولية على الشمول المالي في غانا، حيث توصلت إلى أن التحويلات الداخلية تؤثر إيجابياً على مستويات الشمول المالي من خلال تحسين معدلات الاقتراض والحسابات المصرفية.

وأوصت الدراسة بأن تعمل الحكومة الغانية على تحسين كفاءة التحويلات المالية كجزء من استراتيجيتها للشمول المالي.

3- دراسة (Gamze Oz-Yalaman, 2019): فحصت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والإيرادات الضريبية في 137 دولة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الشمول المالي وزيادة الإيرادات الضريبية. وأوصت الدراسة بأن يقوم صانعو السياسات بالاستفادة من فرص تعزيز الشمول المالي لتحسين الإيرادات الضريبية، مع فهم العلاقة بين الإدماج المالي وعوائده الضريبية بشكل أعمق.

4- دراسة (نعمة وحسن، 2019): سلطت الدراسة الضوء على العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة، حيث أكدت أن الشمول المالي يدعم المرأة مادياً ومصرفياً من خلال تعزيز فرصها في الوصول إلى الخدمات المالية. كما أوضحت الدراسة أن إدماج المرأة في الاقتصاد يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 2% و 3.5%. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بأهمية الشمول المالي للمرأة وإدراجه ضمن الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

5- دراسة (حمد، 2020): هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار النقدي في العراق، حيث تم استخدام مؤشرات مثل عدد المصارف والودائع والائتمان المصرفي كمحددات مستقلة، بينما تم قياس الاستقرار النقدي بالمستوى العام لأسعار المستهلك. باستخدام نماذج إحصائية مثل اختباري ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، أكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بينت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الودائع الزمنية والمستوى العام للأسعار.

6- دراسة (السنجري والنعيمي، 2022): تناولت الدراسة تحليل مؤشرات العمق المالي والشمول المالي في كل من العراق ومصر، وقياس العلاقة بين هذه المؤشرات لبيان تأثير العمق المالي على الشمول المالي في الدول العربية المختارة. وخلصت إلى وجود تأثير معنوي للعمق المالي على الشمول المالي، حيث يلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشمول المالي. وأوصت الدراسة بتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية وتنويع الخدمات المالية لتكون منخفضة التكلفة وعالية الجودة بهدف جذب المزيد من العملاء.

7- دراسة (عبد الله، 2023): استهدفت الدراسة تحليل أثر استخدام بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (2004-2021). وأظهرت النتائج أن زيادة استخدام أجهزة الصراف الآلي يساهم في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن زيادة عدد فروع المصارف له تأثير سلبي على نفس المؤشر. أما نسبة استخدام الإنترنت بين السكان، فلم يظهر لها تأثير يذكر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بأن يعمل البنك المركزي العراقي والجهات ذات الصلة على توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تعزيز الخدمات المصرفية المقدمة، مع التركيز على الشرائح التي لا تزال غير مشمولة بتلك الخدمات.

8- دراسة (مسجت، 2023): ركزت الدراسة على قياس العوامل المؤثرة في مستوى الشمول المالي في العراق باستخدام مؤشرات مختلفة. وأثبتت النتائج وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على الشمول المالي. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات حكومية فعالة لتعزيز الشمول المالي وإزالة العقبات التي تحد من انتشار الخدمات المصرفية والمؤسسات المالية.

التعليق على الدراسات السابقة :

بناءً على الدراسات السابقة، يمكن تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في صلاح الدين مثل ضعف البنية التحتية، انخفاض مستوى التعليم والوعي المالي، وبعد المسافة بين المناطق الريفية والخدمات المالية، كما أن محدودية استخدام الإنترنت تشكل عائقاً أمام تقديم خدمات رقمية شمولية، وأشارت الدراسات إلى أن توسيع الخدمات المصرفية وتنويعها، تمكين المرأة اقتصادياً، وزيادة التحويلات المالية، كلها تمثل فرصاً جوهرياً لتحفيز الشمول المالي. في المناطق الريفية مثل صلاح الدين، يمكن لهذه الفرص أن تتحقق من خلال برامج موجهة للتدريب المالي، إنشاء نقاط مصرفية متنقلة، ودعم التعاون بين الحكومة والمؤسسات المالية والشمول المالي لا يقتصر على تعزيز الدخل بل يتجاوزه إلى تحسين مستويات المعيشة، التعليم، والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الريفية. وهذا يتماشى مع الهدف العام للدراسة التطبيقية وهو تحقيق التنمية الاجتماعية في الريف.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة :

1- مفهوم الشمول المالي :

يعد الشمول المالي من المواضيع التي نالت اهتمام البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع بلدان العالم، من خلال العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجيات خاصة لهذا الغرض (محمد، 2023، 109). واحتل الشمول المالي أهمية كبيرة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وتعددت تعريفات الشمول المالي سواء على المستوى الأكاديمي والبحثي أو على المستوى المؤسسي والدولي. وتنوعت مفاهيم الشمول المالي وفقاً للمؤسسات التي تطرقت إليه، فضلاً عن الباحثين الأكاديميين، والتي يمكن سرد أهمها على النحو التالي:

يُعرف الشمول المالي بأنه نظام مالي يسهل للغالبية العظمى من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية مثل الائتمان والتأمين والادخار والتحويلات المالية بتكلفة منخفضة تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية (أحمد والنعمي، 2022، 384). كما تم تعريف الشمول المالي بأنه الحالة التي يُتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة (رشيدة وزهور، 2023، 629).

وعرفه أحد الباحثين بأنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من الجهات الفاعلة في الوقت المناسب عند الحاجة (حسانين، 2023، 1209). ويُعرف الشمول المالي بأنه إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات والعمل على تمكين تلك الفئات من استخدام تلك الخدمات (حسب الطلب) وتقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة (مباركي وبن حسين، 2022، 9).

وعرف صندوق النقد الدولي (IMF) بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي على أنه "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والمقدمة من مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات

بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (Attia & Benson)، 2018، (82-1).

ويُشير الشمول المالي حسب تقرير صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 إلى أنه قياس مدى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين... إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (بن رجب، 2018، 20-1).

من خلال استعراض التعاريف المتعددة لمفهوم الشمول المالي السابقة يمكن للباحث ملاحظة أن هناك اتفاقاً على جوهر هذا المفهوم، الذي يتمثل في توفير الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع، لا سيما الفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة ميسرة وبأسعار مناسبة. ومع ذلك، يختلف التركيز بين التعاريف، فبعضها يشدد على البُعد الاقتصادي، مثل التأثير على الدخل والنمو، في حين أن بعضها الآخر يبرز الجانب الاجتماعي المتمثل في تعزيز العدالة المالية وتمكين الفئات المهمشة.

2- أهمية الشمول المالي :

يمكن تلخيص أهمية زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية:

1- هناك علاقة طردية بين زيادة مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: وتجدر الإشارة إلى وجود ارتباط بين عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية ومستويات العدالة الاجتماعية، حيث يؤثر الشمول المالي على زيادة مناصب العمل وتحويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي (بباس، 2019، 864-865).

2- تعزيز استقرار النظام المالي: إن الاستخدام المتزايد للنظام المالي الرسمي يؤدي إلى تنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، مما يقلل من مستويات التركيز ويخفض المخاطر (بباس، 2019، 864-865).

3- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت العديد من الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي الرسمي يعزز قدرتهم على بدء

أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم وإدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المالية (بباس، 2019، 865).

4- أتمتة النظام المالي: ساهمت التكنولوجيا المالية الرقمية في زيادة مستويات الشمول المالي عبر معاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل، مع تحسين قدرة النظام المالي على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل الجرائم المالية مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (بباس، 2019، 865).

3- أهداف الشمول المالي:

تتمثل أهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

1- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال الخاصة بهم: يتم ذلك من خلال برامج موجهة لفئات المجتمع المستهدفة لتعزيز ثقافة الاستثمار والادخار لديهم (خالد ونهي، 2022، 403).

2- تشجيع وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية: حيث يتم التركيز على توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل الجميع بغض النظر عن الدخل أو الموقع (خالد ونهي، 2022، 403).

3- تقليل الفجوة في الوعي والتثقيف المالي: يهدف الشمول المالي إلى رفع مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد وتقديم توجيهات تساعد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة (خالد ونهي، 2022، 403).

4- التقليل من مخاطر مقدمي الخدمات المالية خارج النظام الرسمي: يسهم الشمول المالي في تشجيع مقدمي الخدمات على العمل داخل الأطر القانونية، مما يعزز الثقة في النظام المالي (خالد ونهي، 2022، 403).

5- مساعدة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار منخفضة: تشمل الخدمات مثل الودائع والقروض وتحويل الأموال والتأمين، مع تحسين الوعي المالي للأفراد المحرومين (نهلة، 2021، 348).

4- أبعاد الشمول المالي:

تم تطوير مفهوم الشمول المالي بناءً على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1- الوصول إلى الخدمات المالية: توفر المؤسسات المالية حلولاً لتجاوز عقبات عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات التي تعيق الاستثمار المباشر لمخدرات المجتمع (Okoye، 2017، 2).

2- استخدام الخدمات المالية: الاستخدام المنتظم للخدمات المالية يعزز الشمول المالي كأداة استراتيجية تدعم أهداف السياسة العامة مثل النمو الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري (Okoye، 2017، 2).

3- جودة الخدمات المالية المقدمة: يقصد بها مدى قدرة الخدمات المالية على تلبية احتياجات المستهلكين، مع وضع مؤشرات دقيقة لقياس هذه الجودة (كمال وريام، 2020، 86-87).

5- الشمول المالي في محافظة صلاح الدين :

تشير العديد من التقارير والدراسات إلى أن محافظة صلاح الدين تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية. على الرغم من ذلك، هناك أيضاً فرص واعدة لتوسيع نطاق الشمول المالي لتحقيق التنمية الاجتماعية. بحسب تقرير (Durable Solutions in Iraq, 2023) الصادر عن ديوان الأمم المتحدة، فإن هناك تقدماً تدريجياً نحو الاستقرار في صلاح الدين، إلا أن الكثير من المناطق الريفية ما زالت تواجه صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة، ومن جهة أخرى، يظهر (HSS, 2020) الذي ركز على محافظة صلاح الدين أن هناك رغبة كبيرة بين السكان المحليين في الوصول إلى الخدمات المالية، ولكن غالبية السكان ما زالوا يواجهون صعوبة في الوصول إلى القروض والخدمات المصرفية بسبب نقص الوعي المالي والبنية التحتية المالية غير المتطورة في المناطق الريفية ومع ذلك، توفر التكنولوجيا الرقمية العديد من الفرص لتعزيز الشمول المالي في هذه المناطق. على سبيل المثال، يمكن أن تساهم الحلول المالية الرقمية مثل الدفع عبر الهاتف المحمول في تقليل الفجوات بين الريف والمدن الكبرى، مما يتيح للعديد من الأفراد في محافظة صلاح الدين الوصول إلى خدمات مالية مثل التحويلات البنكية، والقروض الصغيرة، والتأمين، والتي تساهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. من خلال هذه التحليلات، يتضح أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز

الوعي المالي، وتوفير البنية التحتية المناسبة، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية في مناطق مثل صلاح الدين لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

6- التحديات التي تواجه الشمول المالي في العراق وفي محافظة صلاح الدين :

فيما يتعلق بالشمول المالي في العراق، تشير العديد من الدراسات إلى أن هذا المفهوم لا يزال يواجه تحديات كبيرة خاصة في المناطق الريفية مثل محافظة صلاح الدين. تشير التقارير إلى أن نسبة الوصول إلى الخدمات المالية في العراق بشكل عام تعتبر منخفضة، بينما تكون أقل بشكل ملحوظ في المناطق الريفية. وفقاً للبنك الدولي في تقريره حول العراق لعام 2023، تبقى العديد من المناطق الريفية بعيداً عن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب ضعف البنية التحتية وتدني مستوى الوعي المالي، ومن البيانات المتاحة، نجد أن حوالي 70% من العراقيين في المناطق الريفية لا يملكون حسابات بنكية أو خدمات مالية رسمية. على سبيل المثال، في عام 2022، أظهرت إحصاءات من البنك المركزي العراقي أن فقط 20% من سكان الريف العراقي لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية، مقارنة بحوالي 40% في المناطق الحضرية. كذلك، فإن معدلات استخدام القروض أو الادخار في الريف تعتبر منخفضة جداً، مما يحد من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية(البنك المركزي العراقي 2022، صندوق النقد العربي، 2019).

ومن التحديات التي تواجه الشمول المالي في العراق، وخاصة في محافظة صلاح الدين:

1. **البنية التحتية:** ضعف البنية التحتية المالية مثل نقص فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق الريفية، مما يعيق الوصول إلى الخدمات المالية.
2. **الثقافة المالية:** انخفاض مستوى الوعي والمعرفة المالية بين السكان في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة.
3. **الأمن:** الظروف الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق تشكل عائقاً كبيراً أمام المؤسسات المالية لتقديم خدماتها، وتحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى هذه الخدمات.
4. **العوائق التنظيمية:** القوانين واللوائح المعقدة أو غير الملائمة التي قد تعيق تطوير وتقديم الخدمات المالية المناسبة للمجتمعات الريفية.

5. الاعتماد على الخدمات غير الرسمية: الكثير من الأفراد في المناطق الريفية يعتمدون على وسائل مالية غير رسمية، مثل القروض من الأصدقاء أو العائلة، مما يقلل من استخدام الخدمات المالية الرسمية.

هذه التحديات تتطلب جهودًا متكاملة من مختلف الجهات المعنية لتحسين الشمول المالي في المناطق الريفية وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع سكان المناطق الريفية في محافظة صلاح الدين المتأثرين بمستوى الشمول المالي واستخدام الخدمات المصرفية الرقمية، متنوعين من حيث الأعمار، والحالات الاجتماعية، والمستويات التعليمية. تم اختيار العينة لتعكس هذا التنوع، حيث وزّع الباحث 132 استبانة إلكترونية استجاب لها 100% من المشاركين. تضمنت الاستبانة أسئلة عن تحديات الشمول المالي، كقلة الفروع المصرفية وضعف الثقافة المالية والوضع الأمني، إضافة إلى استخدام التقنيات الرقمية. مثلت العينة شرائح المجتمع المختلفة من حيث الجنس، والحالة الاجتماعية، والتعليم، والدخل، ونوع العمل، مما أسهم في تقديم فهم شامل للعوامل المؤثرة على الشمول المالي في هذه المناطق.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

أ- الوسط الحسابي : إستخدم الباحث مقياس الوسط الحسابي لاحتساب متوسط استجابات المشاركين على عبارات الدراسة، حيث تم تخصيص الوزن 5 لعبارة "أوافق بشدة"، والوزن 4 لعبارة "أوافق"، والوزن 3 لعبارة "محايد"، والوزن 2 لعبارة "لا أوافق"، والوزن 1 لعبارة "لا أوافق بشدة".

ب- الانحراف المعياري : إستخدم الباحث الانحراف المعياري بهدف قياس درجة تباين استجابات المشاركين، وتحديد مدى تجانسها، وكذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة في محاور الاستبيان.

ت- اختبار مربع كاي (Chi-Square): إستخدم الباحث هذا الاختبار للتحقق من الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5%. ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة الدلالة

الإحصائية المصاحبة لاختبار مربع كاي عند مستوى أقل من 5%، أو إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، يتم رفض فرضية العدم، وبالتالي يُعتبر الفرض البديل صحيحاً. أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 5%، أو كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، فيُقبل فرض العدم، ويكون الفرض البديل غير صحيح.

ث- البرنامج المستخدم لتحليل بيانات الدراسة: يُستخدم الباحث برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتحليل بيانات الاستبيان. ويعد هذا البرنامج من أبرز أدوات التحليل الإحصائي، حيث يدعم تحليل البيانات عبر الأساليب الوضعية والاستنباطية واختبارات الفرضيات.

للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- 1- الأفراد من حيث النوع (ذكر ، أنثى).
- 2- الأفراد من حيث الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج ، مطلق/أرمل).
- 3- الأفراد من حيث المستوى التعليمي (غير متعلم ، ابتدائي، ثانوي ، جامعي ، دراسات عليا).
- 4- الأفراد من حيث الوظيفة أو نوع العمل (موظف حكومي ، موظف في القطاع الخاص ، صاحب عمل ، مزارع ، بدون عمل).
- 5- الأفراد من حيث متوسط الدخل بالدينار العراقي (أقل من 500,000 بين 500,000 و1,000,000 بين 1,000,000 و1,500,000 أكثر من 1,500,000).
- 6- الأفراد من حيث مكان الإقامة (منطقة حضرية (داخل المدينة) منطقة ريفية (قرية أو ضواحي).
- 7- الأفراد من حيث إمتلاك الحساب المصرفي (أمتلك حساب مصرفي ، لا أمتلك حساب مصرفي).
- 8- الأفراد من حيث استخدام الخدمات المصرفية الرقمية (مثل التطبيقات أو المحافظ الإلكترونية) (أمتلك ، لا أمتلك).

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات المذكورة أعلاه:

جدول (1)

أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية(%)
1- الجنس	ذكر	126	95.5
	أنثى	6	4.5
2- الحالة الاجتماعية	أعزب	70	43.9
	متزوج	58	53
	مطلق/أرمل	4	3.1
	غير متعلم	0	0
3- المستوى التعليمي	ابتدائي	13	9.8
	ثانوي	45	34.1
	جامعي	53	40.2
	دراسات عليا	21	15.9
	موظف حكومي	62	37.9
4- الوظيفة أو نوع العمل	موظف في القطاع الخاص	0	0
	صاحب عمل	15	11.4
	مزارع	5	3.8
	بدون عمل	50	47
	أقل من 500,000	75	56.8
5- متوسط الدخل الشهري	بين 500,000 و 1,000,000	34	25.8
	بين 1,000,000 و 1,500,000	17	12.9
	أكثر من 1,500,000	6	4.5
	منطقة حضرية (داخل المدينة)	36	27.3
6- مكان الإقامة			

72.7	96	منطقة ريفية (قرية أو ضواحي)	
18.9	25	أمتلاك حساب مصرفي	7- امتلاك حساب مصرفي
81.1	107	لا أمتلاك حساب مصرفي	
56.1	58	أمتلاك	8- استخدام الخدمات المصرفية الرقمية
43.9	74	لا أمتلاك	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يُظهر الجدول (1) توزيعاً شاملاً لعينة الدراسة عبر مختلف المتغيرات، مما يعكس تنوع المشاركين في عدة جوانب ديموغرافية واجتماعية واقتصادية. فيما يخص الجنس، يتضح أن النسبة الكبرى من العينة كانت من الذكور بنسبة 95.5% (126 مشاركاً) مقابل 4.5% فقط من الإناث (6 مشاركات)، مما يشير إلى تفاوت كبير في تمثيل الجنسين داخل العينة، وهو قد يكون انعكاساً لتوجهات السكان في هذه المناطق أو لطبيعة الاستبيان. أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فنجد أن 43.9% من المشاركين (70 فرداً) كانوا من العزاب، بينما شكل المتزوجون 53% من العينة (58 فرداً)، في حين كانت نسبة المطلقين أو الأرامل منخفضة عند 3.1% (4 أفراد فقط)، وهو ما يُظهر توازناً نسبياً بين فئتي العزاب والمتزوجين مقارنة بفئة المطلقين والأرامل. وبالنسبة للمستوى التعليمي، فإن المشاركين كانوا متنوعين حيث ضمت العينة فئات بمستويات تعليمية مختلفة؛ فكانت نسبة 9.8% من المشاركين (13 فرداً) يحملون التعليم الابتدائي، و40.2% (53 فرداً) حاصلين على تعليم ثانوي، بينما بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي 34.1% (45 فرداً)، فيما شكل حاملو شهادات الدراسات العليا نسبة 15.9% (21 فرداً). هذا التوزيع يُظهر مستويات تعليمية متفاوتة داخل العينة، مما يعكس شريحة واسعة من التعليم في المجتمع الريفي، حيث يبدو أن التعليم الثانوي والجامعي هما الأكثر شيوعاً. فيما يخص نوع العمل، كان معظم المشاركين من الموظفين الحكوميين بنسبة 37.9% (62 مشاركاً)، تلاهم الأفراد العاطلين عن العمل بنسبة 47% (50 مشاركاً)، في حين كانت نسبة أصحاب العمل 11.4% (15 فرداً) و3.8% فقط يعملون في الزراعة (5 أفراد). وهذا التوزيع قد يشير إلى توجه كبير نحو الوظائف الحكومية في هذه المناطق مع وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل. أما متوسط الدخل الشهري فقد أظهر تفاوتاً ملحوظاً

بين الفئات؛ حيث كان 56.8% من المشاركين (75 فردًا) من ذوي الدخل الأقل من 500,000 دينار عراقي شهريًا، بينما 25.8% (34 فردًا) دخله الشهري يتراوح بين 500,000 و1,000,000 دينار، و12.9% فقط (17 فردًا) دخله بين 1,000,000 و1,500,000 دينار، وأقلية صغيرة 4.5% (6 أفراد) لديهم دخل يتجاوز 1,500,000 دينار. يُظهر هذا تركيزًا كبيرًا في الفئة ذات الدخل المنخفض، مما يعكس الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بـمكان الإقامة، أفاد 72.7% من المشاركين (96 فردًا) أنهم يقيمون في مناطق ريفية، في حين أفاد 27.3% (36 فردًا) بأنهم يسكنون في المناطق الحضرية، وهو ما يُظهر التركيز الواضح للسكان في المناطق الريفية بما يتماشى مع طبيعة الدراسة. أما فيما يخص امتلاك الحساب المصرفي، فإن 18.9% فقط (25 فردًا) يمتلكون حسابات مصرفية، بينما 81.1% (107 أفراد) لا يمتلكون حسابات، وهو ما يدل على انخفاض واضح في نسبة الشمول المالي البنكي في هذه المناطق، حيث أن الغالبية لا تستخدم الخدمات المصرفية. وأخيرًا، عند النظر إلى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، يتبين أن نسبة 56.1% من المشاركين (58 فردًا) يستخدمون هذه الخدمات مقابل 43.9% (74 فردًا) لا يستخدمونها، مما يشير إلى اهتمام نسبي بالتقنيات الرقمية بين السكان، رغم تحديات انتشارها في المناطق الريفية.

5- تحليل وإختبار الفرضيات :

في هذا القسم، سيقوم الباحث بقياس البيانات الواردة في فرضيات الدراسة وفقًا لما يلي:

1- إختبار الفرضية الأولى : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، الثقافة المالية، والأوضاع الأمنية والتنظيمية، وتطبيق الشمول المالي في المناطق الريفية بمحافظه صلاح الدين):

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة
1- قلة الفروع المصرفية في المناطق الريفية تعيق توفير الخدمات المالية	4.11	موافق	0.79	110.68	4	0.00
2- ضعف الثقافة المالية لدى السكان الريفيين يؤدي إلى محدودية استخدام الخدمات	4.12	موافق	0.84	108.63	4	0.00
3- الأوضاع الأمنية غير المستقرة تحدّ من قدرة السكان على الوصول للخدمات	3.75	موافق	1.16	54.84	4	$3.51 \times 10^{(-11)}$
4- القوانين واللوائح المصرفية المعقدة تمثل عائقاً أمام الشمول المالي	3.91	موافق	0.99	61.20	4	$1.63 \times 10^{(-12)}$
5- نقص شبكات الاتصال يؤثر على استخدام التطبيقات المصرفية والتقنيات الرقمية	3.96	موافق	1.06	62.41	4	$9.04 \times 10^{(-13)}$

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من الجدول (2) والذي يعرض نتائج تحليل إحصائي يتناول مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشمول المالي في المناطق الريفية، حيث يتم تحليل خمس عبارات تتعلق بمدى تأثير قلة الفروع المصرفية، وضعف الثقافة المالية، والأوضاع الأمنية، وتعقيد القوانين، ونقص شبكات الاتصال على استخدام الخدمات المالية توصل الباحث إلى الآتي :

تتراوح القيم المتوسطة للعبارات بين 3.75 و 4.12، مما يدل على أن جميع العوامل قد اعتُبرت مؤثرة بشكل عام، حيث حققت عبارة "ضعف الثقافة المالية" أعلى متوسط (4.12) مما يشير إلى اعتقاد قوي لدى المشاركين بأنها تمثل عائقاً كبيراً، بينما سجلت عبارة "الأوضاع الأمنية غير المستقرة" أقل متوسط (3.75). كما تتفاوت قيم الانحراف المعياري بين 0.79 و 1.16، حيث يشير الانحراف المعياري الأدنى (0.79) للعبارة الأولى إلى توافق أكبر بين آراء المشاركين، في حين تعكس العبارة الثالثة أعلى انحراف معياري (1.16) تبايناً أكبر في الآراء بشأن تأثير الأوضاع الأمنية. وتعكس قيم مربع كاي المحسوبة، التي تصل إلى 110.68، وجود علاقة قوية بين العوامل المدروسة، مما يشير إلى اختلافات ملحوظة في

الآراء تعزى إلى هذه العوامل. بالإضافة إلى ذلك، تظهر جميع العبارات دلالة إحصائية قوية، حيث تشير القيم القريبة من الصفر، مثل 0.00 للعبارتين الأولى والثانية، إلى أن النتائج ليست عشوائية، بينما تعكس القيم الصغيرة جدًا مثل 9.04×10^{-13} للعبارتين الخامسة دلالة إحصائية استثنائية. بشكل عام، تعكس النتائج أن جميع العوامل تؤثر سلبًا على الشمول المالي في المناطق الريفية، مما يدل على ضرورة معالجة هذه القضايا، ويعزز ذلك الانحرافات المعيارية المتباينة ومربعات كاي المحسوبة العالية، مما يدل على أن هناك علاقات معقدة تحتاج إلى دراسة أعمق. هذه النتائج تبرز أهمية توجيه السياسات والاستراتيجيات لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في هذه المناطق.

2- إختبار الفرضية الثانية : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز الشمول المالي عبر الفرص المتاحة (مثل التكنولوجيا، المبادرات الحكومية، والتعاون مع المجتمع المدني) وتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بمحافظة صلاح الدين):

جدول(3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

الدالة	درجات الحرية	مربع كاي المحسوبة	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	المتوسط الحسابي	العبارة
4.17	0.00	4	51.38	0.83	4.17	1- استخدام التطبيقات المصرفية والخدمات الرقمية يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية.
4.02	0.00	4	46.25	0.83	4.02	2- المبادرات الحكومية الموجهة نحو الشمول المالي تعزز التنمية الاجتماعية في المجتمعات الريفية.
4.20	0.00	4	44.86	0.80	4.20	3- التعاون بين البنوك ومنظمات المجتمع المدني يساعد في نشر الوعي المالي بين سكان الريف.
4.18	0.00	4	42.15	0.81	4.18	4- التمويل والدعم الدولي للمشاريع المصرفية في المناطق الريفية يسهمان في تحسين الشمول المالي.
4.38	0.00	4	51.39	0.80	4.38	5- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يعزز فرص التعليم والصحة في المناطق الريفية، مما يسهم في التنمية الاجتماعية.

من الجدول (3) الذس يعرض نتائج تحليل إحصائي يتناول مجموعة من العوامل المؤثرة على تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بمحافظة صلاح الدين. تم تحليل خمس عبارات تتعلق بتأثير استخدام التطبيقات المصرفية، والمبادرات الحكومية، والتعاون بين البنوك ومنظمات المجتمع المدني، والتمويل والدعم الدولي، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية يستنتج الباحث التالي :

تتراوح القيم المتوسطة للعبارات بين 4.02 و4.38، مما يدل على أن جميع العوامل قد اعتُبرت مؤثرة بشكل عام، حيث حققت عبارة "تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يعزز فرص التعليم والصحة في المناطق الريفية" أعلى متوسط (4.38) مما يشير إلى اعتقاد قوي لدى المشاركين بأنها تمثل عاملاً حيويًا في التنمية الاجتماعية، بينما سجلت عبارة "المبادرات الحكومية الموجهة نحو الشمول المالي تعزز التنمية الاجتماعية في المجتمعات الريفية" أقل متوسط (4.02). كما تتفاوت قيم الانحراف المعياري بين 0.80 و0.83، حيث يشير الانحراف المعياري الأدنى (0.80) للعبارة الخامسة إلى توافق أكبر بين آراء المشاركين، في حين تعكس باقي العبارات مستويات تباين مشابهة في الآراء بشأن تأثير العوامل المدروسة. تعكس قيم مربع كاي المحسوبة وجود علاقة قوية بين العوامل المدروسة، حيث تصل إلى 51.38 مما يشير إلى اختلافات ملحوظة في الآراء تعزى إلى هذه العوامل. بالإضافة إلى ذلك، تظهر جميع العبارات دلالة إحصائية قوية، حيث تشير القيم القريبة من الصفر، مثل 0.00 لجميع العبارات، إلى أن النتائج ليست عشوائية، مما يعزز من مصداقية الدراسة. بشكل عام، تعكس النتائج أن جميع العوامل تؤثر إيجابًا على الشمول المالي والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، مما يدل على أهمية تعزيز هذه الجوانب من خلال سياسات فعالة واستراتيجيات مدروسة. تشير هذه النتائج إلى ضرورة توجيه الجهود لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة في المجتمعات الريفية.

الإستنتاجات والتوصيات :

أولاً- الإستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات الآتية :

1- تظهر النتائج أن تعزيز الشمول المالي يُعتبر عاملاً حيويًا لتحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية إذ تعكس النتائج أهمية الوصول إلى الخدمات المالية كوسيلة لتمكين الأفراد والمجتمعات من تحسين مستوى حياتهم وتعزيز الفرص التعليمية والصحية.

2- تشير النتائج إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية والمبادرات الحكومية يمكن أن يعزز بشكل كبير من قدرة السكان في المناطق الريفية على الوصول إلى الخدمات المالية. وهذا يبرز أهمية الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير سياسات حكومية تستهدف الشمول المالي كوسيلة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

3- كما تبرز النتائج أهمية الثقافة المالية في تعزيز استخدام الخدمات المالية إذ إن ضعف الثقافة المالية لدى السكان الريفيين قد يكون عائقاً أمام الاستفادة من الفرص المتاحة. لذا، يُعتبر تحسين الوعي المالي وتثقيف الأفراد حول أهمية الخدمات المالية ضرورة ملحة.

4- تعكس النتائج أهمية التعاون بين البنوك ومنظمات المجتمع المدني في نشر الوعي المالي وتعزيز الشمول المالي فعبر هذا التعاون يمكن تقديم الدعم اللازم للأفراد في المناطق الريفية، مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

5- كما تشير النتائج إلى أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة تمثل عائقاً كبيراً أمام الشمول المالي. فإن تحقيق بيئة آمنة ومستقرة يُعتبر ضرورياً لتحفيز الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الأفراد على الانخراط في الخدمات المالية.

6- تؤكد النتائج على ضرورة وجود سياسات شاملة ومتكاملة تدعم الشمول المالي والتنمية الاجتماعية. ويجب أن تتضمن هذه السياسات استراتيجيات تهدف إلى معالجة جميع العوامل المؤثرة، بما في ذلك القوانين واللوائح المصرفية والبنية التحتية.

ثانياً- التوصيات :

توصي الدراسة بالتوصيات التالية :

1- يُوصى بزيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق الريفية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، بما يتماشى مع نتائج الجدول الأول التي تشير إلى تأثير قلة الفروع. 2- ينبغي إطلاق

حملات توعية لتعزيز الثقافة المالية بين سكان الريف، مما يسهم في تحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية، كما أوضح الجدول الثاني.

3- يُنصح بتحسين الأوضاع الأمنية في المناطق الريفية لتسهيل وصول السكان إلى الخدمات المالية، وهو ما تم تسليط الضوء عليه في النتائج.

4- ينبغي تبسيط القوانين واللوائح المتعلقة بالشمول المالي لتشجيع المؤسسات المالية على العمل في المناطق الريفية.

5- يُوصى بزيادة دعم المبادرات الحكومية التي تعزز الشمول المالي وتطوير البرامج التي تشجع التعاون بين البنوك ومنظمات المجتمع المدني.

6- يُنصح بتبني التكنولوجيا المالية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين تجربتهم، وهو ما يتضح من نتائج الجدول الثاني.

7- من الضروري وضع استراتيجيات شاملة تنظر في جميع العوامل المؤثرة على الشمول المالي والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، مع التركيز على تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية.

المراجع والمصادر :

1. أحمد، أسماء أحمد عزيز، والنعمي، زهراء أحمد (2022). أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية. تكريت: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، الجزء الأول.

2. بباس منيرة، فالي نبيلة. (2019). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة - دراسة حالة مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية السوداني . المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

3. بن رجب، جلال الدين (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

4. بيانات البنك المركزي العراقي حول الخدمات المصرفية، 2022.

5. التقرير الرسمي عن الشمول المالي في الدول العربية، 2019، صندوق النقد العربي.
6. حسنين، بهانة وداد محمد (2023). دور الشفافية المالية في تحقيق الشمول المالي – دراسة حالة البنك الأهلي المصري. دمياط: المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلد 4، العدد 2، الجزء 2.
7. حمد، خلف محمد ، (2020)، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2004-2017 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 50.
8. خالد صبيح الهادي تهامي، نهي محمود أشرف محمد زيتون .(2022) .تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع – الدور المعدل للتحوّل الرقمي .مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 44، العدد 4.
9. رشيدة، دحماني، وزهور، بلطرش (2023). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره – دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. الجزائر: مجلة بحوث الاقتصاد والمنجمنت، جامعة يحيى فارس، المجلد 4، العدد 1.
10. عبدالله، داود سالم ، (2023)، قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة "2004-2021" ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 64.
11. كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي .(2020) .تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي – دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016 . المجلة العراقية للعلوم الإدارية، الجامعة العراقية، المجلد 16، العدد 63.
12. مبارك، رانية، وبن حسين، خولة (2022). دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة من 2014-2021. الجزائر: رسالة ماجستير في الاقتصاد النقدي والبنكي منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية.
13. محمد، محسن إبراهيم (2023). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. بغداد: جامعة التنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1.

14. مسجت، فايزة حسن ،(2023) ، المحددات المؤثرة في مستوى الشمول المالي في العراق للمدة "2004-2020" ، مجلة الإقتصاد الخليجي ، العدد 53 .
15. نعمة، نغم حسين ، حسن، أحمد نوري ،(2019) ، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد 11 ، العدد 2.
16. النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق ، السنجري، أسماء أحمد ،(2022) ، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر ، مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل ، المجلد 41 ، العدد 153.
17. نهلة أبو العز .(2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الأفريقية .مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، العدد 10.